قائمة المسائل الموجهة إلى حكومة اليمن من قبل فريق الخبراء البارزين المعني باليمن المنشأ بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان

A/HCR/RES/36/31

I. المقدمة:

أكد مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في قراره المؤرخ في 28 أيلول/سبتمبر 2018 (A/HRC/RES/39/16)، تجديد ولاية فريق الخبراء البارزين الدوليين والإقليميين المعني باليمن (فريق الخبراء)، "يحثّ جميع أطراف النزاع في اليمن على تسهيل الوصول الكامل والشفاف للفريق والتعاون معه...".

مع الإشارة إلى أن ولاية فريق الخبراء تتضمن، من بين أمور أخرى، الحاجة إلى "العمل مع السلطات اليمنية وجميع الأطراف المعنية، على وجه الخصوص [...] سلطات دول الخليج وجامعة الدول العربية"، أرسل فريق الخبراء في 30 كانون الثاني/يناير 2019 رسائل إلى كل من حكومة اليمن والمملكة العربية السعودية. في هذه الرسائل، طلب فريق الخبراء مقابلة مسؤولي الحكومة اليمنية وقوات التحالف التي تقودها السعودية (التحالف)، وطلب إصدار تأشيرات حتى يتمكن رئيس الفريق والخبراء وأعضاء أمانة فريق الخبراء من السفر إلى اليمن والمملكة العربية السعودية من أجل مقابلة المسؤولين وإجراء تحقيقات لتعزيز ولاية فريق الخبراء. عاد وأرسل فريق الخبراء رسائل متابعة إلى المملكة العربية السعودية والحكومة اليمنية مكررًا مطالبه في 1 و 19 آذار/مارس 2019، على التوالي.

لغاية تاريخ 27 آذار/مارس 2019، لم يحصل فريق الخبراء على إذن من الحكومة اليمنية أو المملكة العربية السعودية لزيارة أي من البلدين. ويشيرفريق الخبراء إلى أن عدم قدرته على زيارة اليمن يحد بشكل خطير من قدرته على تنفيذ ولايته بالكامل، بما في ذلك إجراء المزيد من التحقيق في المسائل التي عرضتها الحكومة اليمنية والتحالف في ردهم على تقرير فريق الخبراء الذي صدر في 28 آب/أغسطس 2018. ووفقًا لذلك، يكرر فريق الخبراء طلبه للوصول إلى اليمن من أجل إجراء تحقيقات ومقابلة مسؤولين من الحكومة اليمنية والتحالف، بما في ذلك في مقر التحالف في المملكة العربية السعودية.

آخذين بعين الاعتبار عدم قدرة فريق الخبراء حتى تاريخه في 2019 على الوصول إلى اليمن أو المملكة العربية السعودية وعدم توفر المسؤولين من كلا البلدين للاجتماع مع فريق الخبراء، أعدّ فريق الخبراء في ما يلي قائمة بالمسائل المتعلقة بالحكومة اليمنية.

يقدر فريق الخبراء الرد الذي قدمه كلّ من الحكومة اليمنية والتحالف في شهر آب/أغسطس 2018 بعد تلقيه قائمات المسائل التي عرضها فريق الخبراء، بالإضافة إلى المناقشات التي جرت مع مسؤولين يمنيين خلال زيارات فريق الخبراء إلى عدن والمملكة العربية السعودية قبل ذلك. تجدر الإشارة إلى أن الرد المكتوب قد ورد بعد إرسال تقرير فريق الخبراء للنشر وأن عدد من المسائل التي أثارها فريق الخبراء لم يتمّ النظر بها، فيشير الأخير إلى قائمة المسائل التي تم إرسالها إلى الحكومة اليمنية في نيسان/أبريل 2018، ويرحب بالرد على الاستفسارات التي لم يتمّ النظر بها. وبالتالي، يقدّر فريق الخبراء أي معلومات قد تقدمها الحكومة اليمنية تكون متعلقة بقائمة المسائل المفصلة أدناه، والمرتبطة بشكل أساسي بمعلومات محدّثة عن الوضع في اليمن والمزيد من التفاصيل المذكورة في الردّ الذي ورد في آب/أغسطس 2018.

يدعو الرئيس والخبراء، بفائق الاحترام، الحكومة اليمنية بالردّ على الاستفسارات الواردة ادناه. سوف يتم إدراج الرد في تقرير المفوض السامي لحقوق الإنسان الذي سوف يتمّ تقديمه إلى مجلس حقوق الإنسان، باستثناء أي معلومات تطلب الحكومة اليمنية أن تبقى سرية.

سيكون فريق الخبراء ممتنًا لتلقي الرد في موعد لا يتجاوز 30 نيسان/أبريل 2019. علاوةً على ذلك، يجدد فريق الخبراء طلبه للقاء مسؤولين من الحكومة اليمنية لمناقشة المسائل المذكورة أدناه وتلقي أي بيانات أخرى قد ترغب الحكومة اليمنية في تقديمها بحلول 30 أيار/مايو 2019.

II. قائمة المسائل التي يتعين على الحكومة اليمنية النظر بها

أ. تنفيذ توصيات فريق الخبراء

1. يضمّ تقرير فريق الخبراء الذي صدر في 28 آب/أغسطس 2018 حقائق وتوصيات إلى أطراف النزاع في اليمن. يرجى وصف الخطوات التي اتخذتها الحكومة اليمنية للتحقيق في الحالات الموضحة في تقرير فريق الخبراء، من أجل محاسبة الجناة، ومنع تكرار الحوادث، وتنفيذ توصيات فريق الخبراء.

ب. الاستهداف

2. يرجى تزويدنا بالتفاصيل حول دور "الأخصائيين" في الحكومة اليمنية المسؤولين عن تحديد الأهداف العسكرية لعمليات التحالف. هل هؤلاء الأخصائيّون مسؤولون عن تحديد الاهداف بصرياً؟ أين يتواجد الأخصائيون أثناء أداء وظيفتهم؟
3. يرجى توضيح علاقة "الأخصائيين" اليمنيين في مجال الاستهداف مع "المستشارين القانونيين" لدى التحالف في خلايا الاستهداف. يرجى إدراج وصف تفصيلي للتدابير المتخذة للتأكد أن الأهداف هي أهداف عسكرية مشروعة وأن الاستهداف يتم وفقًا للقانون الإنساني الدولي. يُرجى توضيح مواقع المستشارين القانونيين المادية وخطوط الإبلاغ الخاصة بهم، بحال وجودها، في الحكومة اليمنية.
4. ما هي علاقة "الأخصائيين" و "المستشارين القانونيين" مع "المسؤولين المسيطرين على الجبهات الأمامية"؟ مَن مِن بينهم لديه القدرة على إحباط ضربة جوية بسبب المخاوف من التأثير على المدنيين والأهداف المدنية؟ من الذي يتخذ القرار النهائي بشأن المضي في ضربة جوية إذا كان هناك تأثير محتمل على المدنيين و/أو الأهداف المدنية؟
5. يرجى وصف الطريقة المعتمدة لفقدان أي موقع أو شخص حالته المدنية أو وضعه المحمي لكي يتمّ اعتباره هدفًا عسكريًا مشروعًا. يُرجى وصف عملية تقييم أهداف ذات "الاستخدام المزدوج" (مدنية/عسكرية مشتركة)، بما في ذلك تحديد الفترة الزمنية التي يبقى فيها قرار السماح بالمضي قدمًا بإطلاق ضربة جوية ضدّ هدف مزدوج الاستخدام صالحًا. كذلك، يرجى تحديد العناصر التي قد تؤدي إلى إلغاء قرار السماح بتوجيه ضربة جوية على هذه الأهداف.
6. يرجى توضيح عملية الموافقة على توجيه ضربة جوية في الظروف التي يكون فيها التأثير الجانبي على المدنيين "متوقعًا". ما هو دور الجيش اليمني في عملية الحصول على موافقة لتوجيه ضربة حيث يكون الضرر الجانبي متوقعًا؟ حين يعتبر الضرر الجانبي مقبولًا على ضوء الميزة العسكرية المتوقعة، ما هي الإجراءات المتخذة لتجنب أو على الأقل تقليل المزيد من هذا الضرر الجانبي؟
7. يرجى تقديم قائمة بمواقع البنى التحتية المدنية، مثل محطات المياه، والمرافق الصحية والتعليمية، ومواقع التراث الأثري والثقافي المذكورة ضمن قواعد الاشتباك الخاصة بالتحالف لتفادي استهدافها. يرجى تقديم أمثلة بالحوادث التي أصابت فيها الأسلحة المستخدمة من قبل التحالف أو القوات اليمنية أو أي مجموعات مسلحة مواقع مدرجة على هذه القائمة. يرجى وصف الظروف التي حصلت فيها حوادث مماثلة، بما في ذلك الدور الذي أدّته الحكومة اليمنية في محاولة تفادي وقوع ضربات جوية مماثلة.

ج. التقييم اللاحق للعمليات

8. يرجى وصف دور القوات اليمنية في إجراء تقييمات ما بعد الضربه/تقييمات الأضرار الناجمة عن المعارك.
9. يرجى توضيح كيفية استخدام الدروس المستفادة من حوادث الإصابات في صفوف المدنيين لتفادي وقوع حوادث مماثلة في المستقبل. يرجى تقديم أمثلة على السياسات و/أو التوجيهات التي تم تنفيذها نتيجة للدروس المستفادة من التحقيق في حوادث الإصابات في صفوف المدنيين.

د. عمليات ضدّ داعش/الدولة الإسلامية، القاعدة في الجزيرة العربية، ومنظمات تابعة لها

10. يرجى شرح دور الحكومة اليمنية في محاولة حماية المدنيين من المجموعات المسلحة كالدولة الإسلامية، القاعدة في الجزيرة العربية، وتوابعهم.
11. ما هي الاجراءات المتخذة من قبل الحكومة اليمنية لتأمين حماية المدنيين في العمليات التي تضمّ كيانات أجنبية داخل الأراضي اليمنية ضدّ الدولة الإسلامية والقاعدة في الجزيرة العربية؟

ه. الاحتجاز

12. يرجى تقديم وصف لإجراءات عمليات نقل المعتقلين ما بين مرافق الاعتقال الخاضعة لسيطرة الحكومة اليمنية وتلك الخاضعة لسيطرة التحالف أو المجموعات المسلحة الداعمة للحكومة اليمنية و/أو التحالف.
13. يرجى تقديم قائمة بمرافق الاحتجاز الخاضعة للرقابة التشغيلية للحكومة اليمنية. في أي مرحلة (مراحل) يتم استجواب المحتجزين؟ من المسؤول عن إجراء التحقيقات: القوات اليمنية أو قوات التحالف، أو كلاهما؟ هل يشارك آخرون في التحقيقات في أي مرحلة من المراحل؟
14. كيف تضمن الحكومة اليمنية أن مرافق الاحتجاز الخاضعة لسيطرتها أو التي يتم نقل الأشخاص المحتجزين إليها تفي بالحد الادنى للمعايير الدولية؟ كيف تضمن الحكومة اليمنية عدم تعرض المعتقلين للتعذيب أو سوء المعاملة في مثل هذه المرافق؟ كيف تضمن الحكومة اليمنية احترام حقوق المحتجزين في الإجراءات القانونية الواجبة؟
15. يرجى توضيح الهياكل اللازمة لضمان احترام حقوق الإنسان لدى المحتجزين في المرافق الخاضعة لسيطرة وزارة الداخلية في الحكومة اليمنية.

و. التفتيش البحري وإغلاق مطار صنعاء

16. يرجى تقديم تفاصيل عن أي عمليات تقييم تقوم بها الحكومة اليمنية لتحديد أثر خلية العمليات الإنسانية والإخلاء (**EHOC**) وعمليات التفتيش الإضافية للسفن التي فتشتها آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش (**UNVIM**) على إمكانية وصول الأغذية والإمدادات الطبية وأمور ضرورية أخرى إلى المدنيين. يرجى تقديم المزيد من المعلومات حول أي جهود بذلتها الحكومة اليمنية لضمان الوصول في الوقت المناسب للسفن التي تحمل الإمدادات الإنسانية، وخاصة تلك التي عليها تواريخ انتهاء صلاحية.
17. يرجى تقديم معلومات محدثة حول عدد السفن التجارية التي تدخل الموانئ اليمنية والتي لا تخضع لسيطرة الحكومة والتي تم تفتيشها بين 1 آب/أغسطس 2018 و 31 آذار/مارس 2019 من قبل **EHOC**. ما هو عدد السفن التي حصلت على تصريح دخول خلال هذه الفترة؟ ما هي المدة المتوسطة والمدة القصوى اللازمة لإعطاء تصريح الدخول؟ ما هو عدد السفن التي لم تحصل على تصاريح دخول وعلى أي أساس؟ يرجى تزويدنا بالتفاصيل.
18. يرجى تقديم معلومات حول دورالحكومة اليمنية في عملية إصدار تصاريح من قبل **EHOC** للرحلات الجوية من وإلى مطار صنعاء. ولا سيما، ما هو دور الحكومة اليمنية

في إصدار تصاريح الطوارئ إذا ما كان هناك حاجة طبية أو أي مسائل إنسانية أخرى تدعو لذلك؟ هل لدى الحكومة اليمنية والتحالف أي خطط لإعادة فتح المطار أمام الحركة التجارية؟

19. يرجى تقديم المزيد من التفاصيل عن الآليات القائمة في الحكومة اليمنية لمساعدة الأفراد الذين يلتمسون العلاج الطبي في الخارج ويرغبون في السفر عبر مطار صنعاء.

ز. العنف الجنسي والجنساني

20. يرجى تزويدنا بمعلومات عن إجراءات التشغيل القياسية لتفادي ممارسة العنف الجنسي والجنساني من قبل أفراد من الجيش أو الأمن الخاضعة لسيطرة الحكومة اليمنية يرجى تضمين تفاصيل كل السياسات والتدريبات ذات الصلة.
21. يرجى تزويدنا بمعلومات محدثة عن أي قضايا عنف جنسي وجنساني تم الإبلاغ عنها أو التحقيق فيها من قبل الحكومة اليمنية بالإضافة إلى تفاصيل عن النتائج.

ح. تجنيد الأطفال واستخدامهم كجنود

22. يرجى تقديم نسخة عن سياسة حماية الطفل في الحكومة اليمنية المذكورة في رد التحالف/الحكومة اليمنية إلى فريق الخبراء في آب/ أغسطس 2018.
23. يرجى تقديم تفاصيل حول إنفاذ سياسة حماية الطفل في الحكومة اليمنية، بما في ذلك عدد الأطفال الذين تقدموا للتجنيد ولكن مُنعوا من الانضمام إلى القوات العسكرية اليمنية أو الجماعات المسلحة الخاضعة لسيطرة التحالف/اليمن بموجب هذا الإنفاذ، بالإضافة إلى أعمارهم.
24. يرجى تقديم تفاصيل عن كيفية عمل الحكومة اليمنية مع وحدة حماية الطفل التابعة للتحالف. هل تتمتّع الحكومة اليمنية أو وحدة حماية الطفل التابعة للتحالف بسلطة التحقيق في قضايا تجنيد الأطفال واستخدامهم ومحاسبة المسؤولين عن انتهاك سياسات التحالف وقوانين أعضاء التحالف؟ يرجى تقديم تفاصيل عن أي قضايا حققت فيها وحدة حماية الطفل والإجراءات المتخذة في هذا الإطار.
25. يرجى تقديم أرقام محدّثة عن عدد الأطفال الذين دخلوا أي مراكز لإعادة تأهيل الجنود الأطفال الخاضعة لسيطرة الحكومة اليمنية. يرجى توضيح ما إذا كانت الحكومة اليمنية تشرف على مركز مأرب لإعادة التأهيل وأي مراكز أخرى مماثلة تابعة للتحالف. يرجى كذلك تقديم تفاصيل عن انخراط الحكومة اليمنية في عمليات القبول والتحقق، والبرامج الموفّرة للأطفال، والتدابير المتخذة قبل وأثناء عملية إعادة الإدماج.

ط. المساءلة

26. يرجى وصف تفاعلات الحكومة اليمنية مع الفريق المشترك لتقييم الحوادث (JIAT) التابع للتحالف في خلال مراجعة الحوادث التي نتج عنها إصابات في صفوف المدنيين. ما هي العملية المعتمدة من قبل الحكومة اليمنية لإحالة قضايا الىJIAT لفتح تحقيق رسمي؟ ما هو الدور الذي تؤديه الحكومة اليمنية لتحديد ما إذا تعيّن فتح تحقيق رسمي أو إغلاق قضية ما، وهل هناك إجراءات مساءلة أخرى في الحالات حيث يتبيّن أنّ الملاحقة القانونية غير مناسبة. يرجى تقديم تفاصيل عن القضايا المحالة إلى السلطات اليمنية، ووصف إجراءات الإحالة إلى السلطات اليمنية.
27. يرجى تقديم تفاصيل عن الإجراءات ذات الصلة بجميع القضايا التي أحالها اJIAT إلى السلطات القضائية أو العسكرية اليمنية. يرجى تقديم تفاصيل عن النتائج التي تمّ التوصل إليها في كل قضيّة. ما هو عدد القضايا التي تمّت ملاحقتها قضائيا؟ ما كانت التّهم في كل

قضيّة؟ ما هو عدد الملاحقات القضائية التى انتهت بإدانات؟ ما كانت الأحكام التي صدرت في الدعاوى الجنائيّة؟ يرجى تزويدنا بالتفاصيل.

28. ما هي أسباب عدم بدء الملاحقات القضائية في القضايا التي أحالها الـJIAT إلى السلطات اليمنية؟
29. يرجى تقديم تفاصيل عن الدّعم الذي يقدّمه التحالف إلى الحكومة اليمنيّة لتعزيز الجهاز القضائي والنيابة العامة وأمن الشرطة.
30. يرجى تقديم تفاصيل كلّ الحالات المحالة من قبل لجنة التحقيق الوطنية وشرح الإجراءات التي تتبعها الحكومة اليمنية عندما تتلقى هذه الإحالات.
31. يرجى تزويد الفريق بمعلومات مفصّلة حول التحقيقات التي قامت بها وزارة الداخلية ابتداءًا من الأول من آب/أغسطس 2018. يرجى تقديم معلومات عن المواقع التي أجريت فيها هذه التحقيقات، وكذلك معلومات عن عدد الضحايا الذين تلقوا جبرًا أو تعويضًا مرفقًا بالتفاصيل المتعلقة بنوع (أنواع) التعويض والأماكن التي قدّمت فيها. يرجى تقديم أي مستندات ذات صلة للتعويض المدفوع.
32. يرجى تزويد فريق الخبراء بتفاصيل حول أي إجراءات مساءلة تتخذها وزارة الداخلية لضمان المساءلة عن تصرفات الأفراد العاملين تحت مسؤولية مديرية الأمن العام.